(خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِه)
دراسَةٌ عَقَدِيَّةٌ تَأْصيليَّةٌ للمَنْهج في التعامُل مَعَ النُّصُوص الشَّرْعيَّة

(Allah Created Adam in His Image)
A Creedal and Rooted Study of the Methodology for Dealing with Islamic

10.35781/1637-000-201-004

د. هيا إبراهيم العتيبي*

*استاذة العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية،

الملخص:

يهدف البحث إلى:

-جمعُ أقوالِ أئمةِ أهلِ السنة في تفسير الحديث.

-الوقوفُ على الأقوالِ المخالفةِ لمنهج أهل السنة والجماعة في فَهْمِ مدلولِ الحديث.

-بيانُ أن سلامةَ المعتَقَد تعتمد على سلامةِ المنهج.

-ابراز ضرورةِ تقديمِ النقلِ الصحيح على ما يراه العقلُ صواباً.

منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

ومن أبرز نتائج البحث:

-صحةُ حديثِ الصورة، ومَن ضعَّفه، يُردُّ عليه بتصحيح مَن صحَّحَه من علماء السلف.

-الصورة صفةٌ ثابتةٌ لله -تعالى- على منهج أهل السنَّة والجماعة.

-إثبات صفة الصورة لله -تعالى- بسبب ورود النص الصحيح الذي لا يسعُنا إلا أن نُسلِّم له وننقاد.

الكلمات المفتاحية: الصورة - التأصيل - القواعد - الصفات.

ISSN : 2410-1818

(Allah Created Adam in His Image)
A Creedal and Rooted Study of the Methodology for Dealing with Islamic Texts

Dr. Haya Ibrahim Al Otaibi*

*Professor of Aqeedah (Islamic Creed) and Contemporary Doctrines, Department of Islamic Studies, College of Sciences and Humanities in Dawadmi, Shaqra University, Kingdom of Saudi Arabia
Hia.otibi@su.edu.sa

Abstract:

The research aims to:

-Compile the statements of the leading scholars of Ahl al-Sunnah regarding the interpretation of the hadith.

-Examine the views that contradict the method of Ahl al-Sunnah wa al-Jamāʿah in understanding the meaning of the hadith.

-Explain that the soundness of creed depends on the soundness of the method.

-Highlight the necessity of giving precedence to authentic transmitted evidence over what reason considers correct.

Research Method: The inductive, analytical, and critical methods.

Among the most significant findings of the research are:

-The hadith concerning the Image is authentic, and those who classify it as weak are refuted by citing the authentication of the scholars of the early generations who deemed it authentic.

-The attribute of the Image is affirmed for Allah Almighty according to the method of Ahl al-Sunnah wa al-Jamāʿah.

- The attribute of the Image is affirmed for Allah Almighty because it is established in an authentic text to which we have no choice but to submit and yield.

Keywords: Image – Root – Rules – Attributes

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فإن من أهم أبواب الاعتقاد ما يتعلق بأسماء الله وصفاته، وقد اهتم السلفُ الصالحُ بهذا الباب لأهميَّته في بيان معرفة الله -سبحانه وتعالى- كما أخبر هو عن نفسِه، فقعَّدوا له القواعدَ في المنهج والاستدلال، وقد التزموا بالنصِّ الشرعيِّ الثابت، ولم يَحيدوا عنه؛ فعليه يبنون النتائجَ ويُقعِّدون القواعد، وجميع القواعد التي يعتمدون عليها في باب الصفات مستبَطنةٌ من النصِّ الثابت، وبذلك كانوا وسطاً بين معطِّلة الصفات والمشبِّهة، فمنهج القرآن الكريم في باب الصفات قائمٌ على قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، حيث جمعوا بين الإثبات والتنزيه، وأثبتوا ما أثبته لنفسه في كتابه وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، ونفوا ما نفاه الله عن نفسه في كتابه وسنةِ نبيِّه -صلى الله عليه وسلم-، ولم يخوضوا في باب الصفات بآرائهم، ولم يُحكِّموا عقولَهم فيه؛ لأنه من مسائل الغيب التي تقف في إثباتِها ونفيها على النصِّ.

ومن النصوص التي وقع فيها الخلاف في الفهم والتأويل؛ حديثُ أبي هريرة -رضي الله عنه-، أن النبي ﷺ قال: "خلق الله آدم على صورته، طولُه ستون ذراعاً"[1]، وفي لفظٍ آخر: "إذا ضربَ أحدُكم فليَجتنِب الوجهَ، فإن اللَّهَ خلقَ آدمَ على صورتِه"[2]، حيث التزم أهلُ الحق بالنصِّ الشرعي، وتفسيره بما يتّفق معه، في حين حاد خصومُهم عن جادَّةِ الحق، ووضعوا قواعدَ عقليَّةً بنوا عليها فهمَهم للنصِّ؛ فعمدوا إلى تأويلِ النصوص بما يتَّفق معها.

وقد جاء هذا البحث لدراسة الحديث، ومعرفة منهج أهل السنةِ والجماعة في التعامل مع النصِّ، بعيداً عمَّا يُمكِن أن يتخيَّله العقلُ أو يفرضَه الذِّهن، وذلك عبر ذِكْرِ أقوالِ العلماء في تفسيره، ومناقشتِها، وبيانِ التأويلِ الصحيحِ في ذلك، وفقاً لمنهجِ وضوابطِ أهلِ السنَّةِ والجَماعة.

أهميةُ الموضوع، وأسبابُ اختيارِه:

1. تعلُّقُه ببابِ الأسماء والصفات، وهو من أشرف أبواب الاعتقاد؛ لشرفِ المعلوم فيه وهو الله -جل وعلا-.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام (50/8 رقم:6227)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنةَ أقوامٌ أفئدتهم مثل أفئدة الطير (4/ 2183رقم: 2841) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (151/3رقم: 2559)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضربِ الوجه (2017/4رقم: 2612)، وأحمد في مسنده (275/12رقم: 7323) واللفظ بتمامه لأحمد. ولفظ البخاري: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه".

ISSN : 2410-1818

2. صحةُ الحديث، حيث ورد في أصحِّ الكتب بعد كتاب الله -تعالى-؛ مما يستوجب الفهمَ الصحيحَ لما يدل عليه في باب الصفات.
3. إبرازُ أهمية قاعدة: التسليم للنصِّ الشرعيِّ الثابت.
4. الخلافُ في تفسير الضمير الوارد في الحديث؛ مما ترتَّب عليه الخلاف في تقرير مسألة إثبات الصفة، ومدلولها، وتحرير المسألة تحريراً علميّاً دقيقاً.
5. بيانُ السبب المنهجيّ في وقوع الاختلاف في فَهْمِ دلالةِ الحديث.
6. خُلُوُّ المكتبةِ الإسلامية من دراسةٍ تجمَعُ الأقوالَ في فهم الحديث وتدرسها دراسةً علميَّةً عقديَّةً، تأصيليةً تجمع بين الأقوالِ في فهْمِ الحديث، وتُبيِّن سببَ الخللِ والزللِ فيمَن خالف أهلَ الحق.

أسئلةُ البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أقوالُ أئمةِ أهلِ السنة في تفسير الحديث؟
2. ما الأقوال التي خالفت منهجَ أهلِ السنَّة في فهْمِ الحديث؟
3. ما السببُ الرئيسُ في مخالفةِ القولِ السديدِ في المسألة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. جمعُ أقوالِ أئمةِ أهلِ السنة في تفسير الحديث.
2. الوقوفُ على الأقوالِ المخالفةِ لمنهج أهل السنة والجماعة في فَهْمِ مدلولِ الحديث.
3. بيانُ أن سلامةَ المعتَقَد تعتمد على سلامةِ المنهج.
4. بيانُ ضرورةِ تقديمِ النقلِ الصحيح على ما يراه العقلُ صواباً.

الدراسات السابقة:

لا شكَّ أن باب الصفات قد حظِيَ بأهميةٍ بالغةٍ عند السلف في التصنيف؛ من حيث التقرير والرد والمناقشة في القديم والحديث، كما أن حديث الصورة أيضاً حظيَ بدراسةٍ واسعة، وممّا اطلعتُ عليه:

1. عقيدةُ أهل الإيمان في خلْقِ آدمَ على صورة الرحمن، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (ت 1413هـ)، وقد توسَّع في بيان معنى الحديث، والرد على مَن خالف ما عليه السلفُ الصالح، في حين يختلف هذا البحث في التركيز على منهج التأصيل، عبر استنباط القواعد المنهجية التي تحكم الفهمَ الصحيح المنضبط للنصِّ الشرعي، وتطبيقها على الحديث.

ISSN : 2410-1818

2. بحثٌ في معنى حديث (خلَقَ اللَّهُ آدمَ على صورةِ الرحمن) عبد الله بن محمد الغليفي، وقد اهتم بنقل كلام علماء السلف في إثبات الصورة لله -تعالى-، ومَن تبعهم في العصر الحديث. والذي يُميِّز هذا البحثَ التفصيلُ في ذكرِ القواعدِ العَقَدِيَّةِ وتطبيقِها على الحديث.
3. دفاعُ أهلِ السنة والإيمان عن حديث (خلْقِ آدمَ على صورة الرحمن)، عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش، وقد اهتم الباحث بالردِّ على مَن ضعَّف الحديثَ، وناقشَ العللَ التي طعنوا بها صحةَ الحديث، فاهتم بالدراسة الحديثية، في حين هذا البحث يهتمُّ بالتأصيل العقَدِي واستنباطِ القواعد، والوقوفِ على الخللِ المنهجيِّ في مخالفة أهل السنة في باب الصفات، وتطبيقِها على حديثِ الصورة.
4. تعريفُ أهل الإيمان بصحة حديث (إن آدم خُلِق على صورة الرحمن)، حماد بن محمد الأنصاري أبو عبد اللطيف، وقد تناول الحديثَ بدراسةٍ حديثيَّة من ناحية المتن والسند، ومَن خرَّجه؟، ومَنْ صحَّحه؟ وهذا البحث يتناول الحديثَ بدراسةٍ عقَدِيّةٍ تأصيلية مع بيان القواعد العقَديَّة في باب الأسماء والصفات وتطبيقها على الحديث.
5. إتحافُ الخلَّانِ في الكلام على حديث (خَلِقِ آدمَ على صورة الرحمن)، سعد بن ضيدان السبيعي، وهذا البحث قام الباحث فيه بتخريج الحديث، وجمع طرقَه، والكلام على علِله، وبيان مَن صحَّحه، ومَن ضعَّفه. ثم تكلم على معنى الحديث، وما يدل عليه، وذكر أقوالَ المخالفين وما جاء في الردِّ عليهم؛ في حين هذا البحث يهتم -في المقام الأول- بالدراسة العقديَّة التأصيليّة، مع ربطِها بحديث الصورة.

وغيرها من الرسائل التي تهتم بدراسة الحديث من الناحية الحديثية لإثبات صحته، ومن ثم إثبات صفة الصورة لله -تعالى-، فكل دراسةٍ على هذا النحو تختلف عن هذا البحث؛ من حيث النوع الغالب على طبيعة الدراسة، وهي هنا دراسةٌ عقَديَّة تأصيلية لبيان قواعد السلف في باب الصفات، وتطبيقها على حديث الصورة.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، من خلال جمع الأقوال ودراستها وتحليلها ومناقشتها واستناط الرأي الأصح والأصوب، الذي دلَّت عليه الأدلّة الثابتة المحكَمَة.

خطة البحث المقترحة:

جاء البحث في تمهيد، ومقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، أسباب اختياره، أسئلته، أهدافه، الدراسات السابقة، المنهج، وخطة البحث.

ISSN : 2410-1818

التمهيد: أحاديث الصورة بألفاظها، ومعني الصورة.

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: أحاديثُ الصورةِ بألفاظها.

المطلب الثاني: معنى الصورة.

المبحث الأول: أقوال العلماء في معنى حديث "خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ".

وفيه أربعةُ مطالب:

المطلب الأول: القول بأن الضمير يعود إلى آدمَ -عليه السلام-.

المطلب الثاني: القول بأنه يعود إلى المضروب.

المطلب الثالث: القول بأن الضمير في "صورته" يعود إلى الله -تعالى-.

المطلب الرابع: أن إضافةَ الصورة إلى الله إضافةُ تشريفٍ وتكريم.

المبحث الثاني: منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النص.

المبحث الثالث: الخلل المنهجي عند مَن خالف أهلَ السنةِ والجماعة في مسائلِ الصفات.

الخاتمة: وتشتمل على أهمِّ النتائجِ والتوصيات.

المصادر والمراجع

ISSN : 2410-1818

التمهيد: أحاديث الصورة بألفاظها، ومعني الصورة

المطلب الأول: أحاديثُ الصورةِ بألفاظها.

يُعَدُّ حديث الصورة من الأحاديث التي اختُلِف في فهمِها وتفسيرها، وقد جاء بألفاظٍ عدَّة، وهي:

الأول: عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ : "خَلَقَ اللهُ - عز وجل - آدمَ على صورتِه، طولُه ستون ذِراعاً"[1].

الثاني: عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ضَرَبَ أحدُكُم فلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فإنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ علَى صُورَتِهِ"[2].

الثالث: عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قاتل أحدُكم فلْيجتَنِب الوَجْهَ، فإن اللهَ خَلَقَ آدَمَ علَى صُورَتِهِ"[3].

الرابع: "إذا ضربَ أحدُكم فلْيَجْتَنِبِ الوَجْه، ولا يقل: قبَّحَ اللهُ وجهَك ووجهَ مَنْ أشْبَهَ وجْهَك، فإن اللهَ - تعالى - خلقَ آدمَ على صورتِه"[4].

الخامس: "لا يقولن أحدُكم لأحدٍ قبَّح اللهُ وجهَك، ووجهاً أشبهَ وجهَك، فإن اللهَ خلقَ آدمَ على صورتِه" [5].

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمه الله- فيه: "هذا الحديث لم يكُن بين السلف من القرون الثلاثة نزاعٌ في أن الضمير عائدٌ إلى الله؛ فإنه مستفيض من طرقٍ متعدِّدة عن عددٍ من الصحابة، وسياقُ الأحاديث كلها يدل على ذلك"[6].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام (50/8 رقم:6227)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير (4/ 2183رقم: 2841) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، وأحمد في مسنده، حديث رقم ٨١٥٦، وابن خزيمة في التوحيد، 1، 93.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (151/3رقم: 2559)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضربِ الوجه (2017/4رقم: 2612)، وأحمد في مسنده (275/12رقم: 7323) واللفظ بتمامه لأحمد. ولفظ البخاري: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه».

[3] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه (2017/4رقم: 2612) واللفظ لمسلم. ولفظ البخاري مقتصرٌ على: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه».

[4] أخرجه أحمد في مسنده (12/ 382رقم: 7420) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- بهذا اللفظ، وأصله في الصحيحين.

[5] أخرجه عبد الرزاق في المصنف (445/9)، والدارقطني في الصفات (ص 35، 36)، وابن أبي عاصم في السنة (228/1، 229)، وابن خزيمة في التوحيد (81/1 -86).

[6] بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعِهم الكلاميّة، ابن تيمية، 6/ 373.

ISSN : 2410-1818

السادس: عن ابن عمرَ بلفظٍ: "لا تُقبِّحوا الوجْهَ، فإن اللّه خلَقَ آدمَ على صورةِ الرحمن" [1].

وهذا الحديث فيه دلالةٌ واضحةٌ على المرادِ من الصورة، ولكن ضعَّف الحديثَ ابنُ خزيمة؛ حيث أعلَّه بثلاثِ عِلَلٍ[2]، في حين قال الآجري بعد ذكرِه بسندِه: " هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمانُ بها، ولا يُقال فيها: كيف؟ ولِمَ؟ بل تُستقبَل بالتسليم والتصديق، وتركِ النظر، كما قال مَنْ تقدَّم من أئمةِ المسلمين"[3].

وصحَّحه عددٌ من الأئمة المعتَبَرين؛ كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويْه، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ الذهبي. وقال ابن حجر: رجالُه ثِقات. وكفى بهؤلاء الحفَّاظ قدوة في تصحيح الحديث، وفي تصحيح هؤلاء الأئمةِ النقاد له أبلغُ ردٍّ على مَنْ عَلَّله بالعللِ الواهية[4].

حديث أبي هريرة - رضي اللّه عنه - أنَّ ناسًا قالوا لرسول اللّه ﷺ: يا رسول اللّه، هل نَرَى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال ﷺ: ((هل تُضَارون في رؤْية القمر ليلةَ البدْر؟)) قالوا: لا، يا رسول اللّه... وفيه: ((يجمع اللّهُ الناسَ يوم القيامة، فيقول: مَن كان يعبد شيئًا فلْيتبعه، فيَتبع مَن كان يعبد الشمسَ الشمسَ، ويتبع مَن كان يعبد القمرَ القمرَ، ويتبع مَن كان يعبد الطواغيتَ الطواغيتَ، وتَبقى هذه الأمَّة فيها منافقوها، فيأتيهم اللّه - تبارك وتعالى - في صورةٍ غير صورته التي يَعْرفون، فيقول: أنا ربُّكم، فيقولون: نعوذ باللّه منك، هذا مكاننا يأتينا ربُّنا، فإذا جاء ربُّنا عرفناه، فيأتيهم اللّه - تعالى - في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربُّكم، فيقولون: أنت ربنا، فيتبعونه...)) [5]الحديث.

السابع: حديث الإسراء في صفة آدم -عليه السلام-:

عن أبي سعيد الخدري -رضي اللّه عنه- في خبر الإسراء الطويل، وفيه: "فإذا أنا بآدم كهيئته يوم خلقه اللّه تعالى على صورته، تُعرض عليه أرواح ذريته..." [6].

الحكم عليه: وهذا الحديث ضعيف لا يثبت، وعلته أبو هارون العبدي -عمارة بن جوين- الراوي عن أبي سعيد، قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: (متروك ومنهم من كذبه) [7].

---

[1] أخرجه الحارث في مسنده (831/2/ح872)، وكذلك وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (142/7/ 185)

[2] انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، 1/ 86.

[3] الشريعة، الآجُرِّيُّ، 3/ 1152.

[4] انظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، التويجري، 1/ 39 -40، بتصرُّف.

[5] أخرجه مسلم، - كتاب الإيمان - باب معرفة طريق الرؤية، حديث رقم:182.

[6] أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (/3922/ح677)، ومن طريقه أخرجه أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله في "تاريخ مدينة دمشق" (509/3). والحديث ضعيف.

[7] تقريب التهذيب، ابن حجر (ص408/رقم 4829)، وانظر في ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، (149/1/رقم58)، المجروحين، ابن حبان (168/14/رقم805)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، (147/6/رقم 1256)

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: معنى الصورة.

الصورة، بالضم: تعني الشكل، والهيئة، والحقيقة، والصفة[1]، يقول ابن الأثير -رحمه الله-: "الصورة تَرِدُ في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئتِه، وعلى معنى صفتِه. يُقال: صورةُ الفعل كذا وكذا؛ أي هيئته، وصورة الأمر كذا وكذا؛ أي صفته"[2].

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "لفظ الصورة في الحديث كسائر ما ورد من الأسماء والصفات التي قد يُسمَّى المخْلوق بها على وجْه التقْييد، وإذا أُطلِقت على الله اختصَّت به؛ مثل: العليم، والقدير، والرحيم، والسميع، والبصير، ومثل خَلْقِه بيديه، واستوائِه على العرش، ونحو ذلك"[3].

"وكما يُقال: عرِّفني صورةَ هذا الأمرِ؛ أي صفته. ولا صورةَ للأمرِ على الحقيقة إلا على معنى الصفة، ويكون تقديرُ التأويل أنَّ الله خلقَ آدمَ على صفتِه: أي خلقَه حيّاً عالماً سميعاً بصيراً متكلِّماً مُختاراً مُريداً؛ فعرفنا بذلك إسباغَ نِعَمِه عليه وتشريفَه بهذه الخصال"[4].

---

[1] انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، 357-358.

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، 3/ 58 -59. وكذلك في لسان العرب، ابن منظور، :473/4.

[3] بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدعِهم الكلاميَّة، ابن تيمية، 7/ 131.

[4] شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال، 9/ 7.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: أقوال العلماء في معنى حديث "خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورتِه"

المطلب الأول: القول بأن الضمير يعود إلى آدمَ -عليه السلام-.

القول بأن الضميرَ في "صورته" يعود إلى آدمَ -عليه السلام-، أو على صورةٍ عند الله، أو أن اللهَ خلَقَ آدمَ بلا أطوار النطفة والعلقة والمضغة، كما هو حالُ بنيه، وذلك في حديث أبي هريرةَ -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "خَلَقَ اللهُ - عزَّ وجلَّ - آدمَ على صورته، طولُه ستون ذِراعاً"[1].

أي أن الله خلَقَ آدمَ على صورةِ آدمَ وصفاتِه التي تميَّز بها عن غيرِه من المخلوقات[2]، وقد نسَبَ ابنُ قتيبةَ هذا القولَ لأهلِ الكلام[3]، وهو مرويٌّ عن أبي ثور؛ إبراهيم بن خالد الكلبي[4]، وقال به بعضُ أكابرِ العلماء بعد القرون الثلاثةِ المفضَّلة؛ منهم: ابن خزيمة[5]، وابن منده[6]، وغيرهم، وقد عُدَّ من زَلَّاتِهم[7].

وحجتُهم في ذلك:

حديث: (خَلَقَ اللهُ آدمَ على صورته، طولُه ستون ذراعاً)؛ حيث إن قولَه: (طولُه ستون ذراعاً) يُبيِّن الإشكالَ، ويُوضِّح أن الضميرَ عائدٌ إلى آدم[8].

أن في جعْلِ الضمير عائداً إلى الله، فيه تشبيه، والله يَتعالى عن ذلك، كما سبق.

المناقشة، والرد:

1. النص الذي فيه إثبات الصورة نصٌّ لا يُوجَد فيه من العوارض ما يصرفه عن معناه الحقيقي، ولذلك وجَبَ التسليمُ للنصِّ، فما المانع أن يكون للهِ صورةٌ لا كصورتنا، وكما نقول: يدٌ لا كأيدينا، وسمعٌ لا كسمعنا، إلا أن يكون المانع هو ما تم تصوُّرُه في العقل والإيمان به واعتقاده قبل الاطلاع على النص، فلما وُجِد في النص ما يُعارِض هذا المعتقدَ تم تأويلُه، وهذا المنهج هو سببُ ضلال كلِّ مَن ضلَّ في باب الاعتقاد؛ أعني أن يكون العقل أوَّلاً ثم النصُّ مؤيّد؛ العقلُ أوَّلاً والنصُّ تابع.

---

[1] سبَقَ تخريجُه.

[2] انظر: فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر العسقلاني، 5/ 183.

[3] انظر: تأويل مختلف الحديث، قتيبة الدينوري، ص: 318.

[4] انظر: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 1/ 309.

[5] انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، 1/ 84.

[6] انظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرُّد، ابن منده، 1/ 222.

[7] انظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، التويجري ، 1/ 15.

[8] انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، 1/93-94.

ISSN : 2410-1818

2. هذه المقالة فيها تأويلٌ باطلٌ لا دليل عليه؛ حيث صرف اللفظَ عن ظاهره بغير قرينةٍ صارفة، إلا شبهة الجهميَّة ومَن وافقهم من المعطِّلة، وهي تنزيهُ الله عن المشابهة والمماثلة؛ الذي يقتضي نفيَ الصفات، وفي ذلك ردّ الإمام ابن حنبل على مَن ذهب إلى هذا القول بقوله: " مَن قال: إن الله خلَقَ آدمَ على صورةِ آدمَ فهو جَهْمي، وأي صورةٍ كانت لآدمَ قبل أن يخلقه"[1].
3. لا شكَّ أن الله -تعالى- خلق كلَّ شيء على صورته؛ فالإنسان على صورتِه، والسباعُ على صورِها، والأنعامُ على صورِها[2].
4. هذا القول فاسد، وذلك أنه لا يكون بين العلَّة والحكم مناسبةٌ أصلاً، فإن كونَ آدمَ مخلوقاً على صورة آدم، فما مناسبةُ النهي عن ضربِ وجوهِ بنية، وتقبيحها وتقبيح ما يُشبهها[3]!
5. لو كان خلق آدمَ على صورة آدمَ مانِعاً من ضرْبِ الوجْهِ وتقبيحه، للزِم أن يشمل النهي باقي الأعضاء للعلَّة نفسها؛ فلا فرق بين الوجه وسائر الأعضاء في هذا الحكم[4].
6. وأما مَن قال: إن الله -تعالى- خلق آدمَ على صورةٍ عنده، فهذا القول لا يجوز؛ لأن الله -عز وجل- لا يخلق شيئاً من خلقِه على مثال[5].
7. إذا كانت العلةُ المانعةُ من ضرْبِ الوجه وتقبيحه كونه خُلِق من غير أطوار، وهذه العلة منتَفِيةٌ في بَنيه؛ فينبغي أن يجوز ضربُ وجوه بنيه وتقبيحُها لانتفاء العلَّةِ فيها[6].
8. ما الذي ميَّز آدمَ وبنيه عن غيرهم على هذا المعنى، فكل مخلوقات الله خلقَها على الصورة التي قدَّرها اللهُ وعلمَها، فحتى البهائم لا تُضرَب؛ لأن اللهَ خلقَها على صورتِها[7].

المطلب الثاني: القول بأن الضميرَ يعودُ على المضروب.

فيكون معنى قول الرسول ﷺ "إذا ضرب أحدُكم فلْيجتَنبِ الوجْهَ، فإن الله خلَقَ آدمَ على صورتِه"[8]؛ أي أن الله خلَقَ آدمَ على صورةِ الوجْهِ؛ أي وجْه المضروب، وقد قال بهذا القول: ابنُ خزيمة[9]،

---

[1] انظر: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 1/ 309.

[2] انظر: تأويل مختلف الحديث، بن قتيبة الدينوري، ص: 318.

[3] انظر: بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميَّة، ابن تيمية، 6/ 434.

[4] انظر: المرجع السابق، 435/6.

[5] انظر: تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، ص: 318.

[6] انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بِدعهم الكلامية، ابن تيمية، 435/6.

[7] انظر: المرجع السابق،، 439/6.

[8] سبقَ تخريجُه.

[9] انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، 1/ 84.

ISSN : 2410-1818

وابنُ حبان[1]، وابنُ منده[2]، والقرطبي[3]، وابن حجر[4].

وحجتهم في ذلك تعود إلى أمريْن:

الأول: أن إثبات الصورة لله يلزم منه التشبيه[5]؛ فلا يصحُّ أن يعود الضميرُ في "صورته" على الله.

الثاني: لو كان المرادُ أن الله خلق آدمَ على صورةِ آدم؛ فإنه لا ارتباط بين الجملتيْن، إذا ضرب أحدُكم فلْيجتنِب الوجهَ، فإن الله خلقَ آدمَ على صورةِ آدم[6].

الثالث: التعليل؛ أي أن اللهَ نهى عن الضرب على الوجه، وعلَّةُ ذلك أن آدمَ على صورته[7].

ويُمكن مناقشةُ هذا القول بالطعن في المنهج الذي سار عليه مَن نفى الصفةَ عن الله -تعالى- أولاً، قبل الدخول في تفاصيل المناقشة. وبيان ذلك: أن هذه الشبهة - شبهة التشبيه - مصدرُها العقل، الذي صوَّر لهم الشيءَ ثم بنوا عليه حُكماً، ولو عادوا للنصِّ الشرعي لوجدوا اللهَ -تعالى- يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فنفى المماثلةَ، مع إثبات الصفة؛ فتبيَّن أنه لا يلزم من الإثبات التشبيه، فلو طُبِّقت هذه القاعدة لوجدوا الحقَّ في النصوص الشرعيةِ الثابتة، مُسلِّمين مُذعِنين لها.

ثم إذا تأصَّل هذا القولُ، يُمكن الدخولُ في تفاصيل الرد على النحو التالي:

1. لا فائدةَ من قولِ: إن الله خلقَ آدمَ على صورةِ المضروب؛ فمن الطبيعي أن يكون ذلك، فالولد يكونُ على صورةِ أبيه[8].
2. الصحيح أن ذُريةَ آدمَ خُلِقوا على صورة أبيهم، وليس العكس؛ فلا يُقال خُلِق آدمُ على صورة أبنائِه[9].
3. هذا القولُ لم يقُلْه سلفُ الأمةِ حتى ظهرت مقالةُ الجهمية في التعطيل، فهو قولُ الجهميَّة الذين ينفون عن اللهِ الصفات[10].

---

(1) انظر: صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها.

(2) انظر: التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرُّد، ابن منده، 1/ 222.

(3) انظر: فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر، 5/ 183.

(4) انظر: المفهم لما أُشكِل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، 6/ 597.

(5) انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، 1/ 86.

(6) انظر: فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر، 5/ 183.

(7) انظر: صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطعٍ في سندها ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها، 3/ 80.

(8) انظر: تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، ص: 319.

(9) انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بِدعهم الكلامية، ابن تيمية ،. 6/ 427.

(10) انظر: لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، 2/ 357. و بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعِهم الكلاميّة، ابن تيمية، 6/ 373.

ISSN : 2410-1818

4. أن العالِمَ غيرُ معصومٍ من الخطأ؛ فقد يقع في الزلَّة، ولا يعني ذلك تركَ عِلمِه؛ بل كلُّ عالمٍ يُؤخَذُ من قَولِه ويُرَد، فمَن قال بهذا القولِ من العلماء المعروفين فإنه يُعدُّ ذلك زلةً من زلاَّتِهم، ويلتمسُ له العذرَ فيها[1].
5. أنه لو كانت علَّةُ النهي عن الضرب على الوجه وتقبيحِه، لأنه يُشبِهُ وجهَ آدمَ؛ لنهى أيضاً عن ضرْبِ وتقبيحِ سائر الأعضاء؛ لأنها تُشبه أعضاءَ آدم -عليه السلام-[2].

المطلب الثالث: القولُ بأن الضميرَ يعود إلى الله -تعالى-.

قال به الإمام أحمد[3]، وحكاه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمه الله- عن جمهور السلف، وقد أورد ابن تيمية ثلاثة عشر وجهاً في رد دعوى عود الضمير على غير الله، ثم أورد تسعة أوجه في رد عود الضمير على آدم[4]، وقال ابن حجر: "وقال القرطبي: أعادَ بعضُهم الضميرَ على الله، مُتمَسِّكاً بما ورَدَ في بعض طرقِه (إن اللَّهَ خلَقَ آدمَ على صورةِ الرحمن)[5]"[6]، وهو القولُ الصحيحُ في المسألة الذي تُؤيِّده الأدلةُ، وهو ما ذهب إليه أهلُ السنة والجماعة، أن الله -عز وجل- خلق آدمَ على صورته، وليُعلَم أنه لا يلزم من إثبات الصورة مماثلةُ الخالق بالمخلوق؛ فإن الله (ليس كمثلِه شيءٌ وهو السميعُ البَصير) [الشورى: 11].

قال ابنُ قتيبةَ - رحِمه الله -: "والذي عندي -والله تعالى أعلَم- أن الصورةَ ليست بأعجبَ من اليديْن، والأصابع، والعين؛ وإنما وقع الإلْفُ لتلك؛ لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشةُ من هذه؛ لأنها لم تأتِ في القرآن، ونحن نُؤمن بالجميع، ولا نقول في شيءٍ منه بكيفيَّة ولا حد"[7].

وقال الآجريُّ -رحمه الله-: "هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمانُ بها، ولا يُقال فيها: كيف؟ ولِمَ؟ بل تُستقبَل بالتسليم والتصديق، وتركِ النظر، كما قال مَن تقدَّم من أئمةِ المسلمين"[8].

وقال القاضي محمد بنُ الحسين؛ أبو يعلى الفراء: " ليس في حملِه على ظاهره ما يُحيل صفاتِه ولا يُخرجها عمَّا تستحقّه؛ لأننا نطلق تسميةَ الصورة عليه؛ لا كالصور كما أطلقنا تسميةَ ذاتٍ ونفسٍ؛

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، 20/ 88.

(2) انظر: بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بِدعهم الكلامية، ابن تيمية، (6/ 423-472) باختصار..

(3) انظر: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 2/ 342.

(4) انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، 6/ 450.

(5) سبقَ تخريجُه.

(6) فتح الباري بشرح البخاري، ابن حجر، 5/ 183.

(7): تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، ص: 322.

(8) الشريعة، الآجُرِّيُّ ، 3/ 1152.

ISSN : 2410-1818

لا كالذواتِ والنفوس"[1].

المطلب الرابع: أن إضافةَ الصورةِ إلى الله إضافةُ تشريفٍ وتكريم:

وقد ذهب بعضُ أهل السنة والجماعة إلى أن إضافةَ الصورة إلى اللّه من بابِ التشريف والتكريم؛ مثل قول: ناقة اللّه، وبيت اللّه، ونحو ذلك، ومنهم ابنُ خزيمة، وذلك عنده -إن صحَّ- حديثُ ابنِ عمر بلفظ "لا تُقبِّحوا الوجهَ؛ فإن اللّهَ خلقَ آدمَ على صورةِ الرحمن"[2]، وقد أعلَّه ابنُ خزيمة بثلاث عِلَل[3].

وهذا الحديث -إن صح- فهو على ظاهره واضحٌ في أن الهاء في الأحاديث السابقة عائدٌ على اللّه -تعالى-. وعليه، فالصورة من صفات اللّه -تعالى-، ولكن مُنزَّه -تعالى- عن مشابهةِ أحدٍ من خلقه؛ فله صورةٌ لا تُشبه صورةَ الخلق، كما أن له سمعاً وبصراً وعلماً وحياةً؛ لا كسمعٍ وبصرٍ وعلمٍ وحياةِ الخَلْقِ، وبهذا القول تعظم نصوص الوحيَيْن، لما فيها من انقيادٍ واستسلام، فلا تُعارَض بالشُّبَهِ العقلية، ولا يُنظَر فيها بالهوى، وكذلك السيرُ على المنهج الذي رسمه اللّه -تعالى- لنا كما في قوله -تعالى-: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11].

---

[1] إبطال التأويلات لأخبار الصفات، ابن الفراء، 1/ 81.

[2] سبقَ تخريجُه.

[3] انظر: التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، 86/1.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: منهج أهل السنة والجماعة في التعامُل مع النصّ

إن منهجَ أهل السنة والجماعة، يعتمد -في المقام الأول- على التسليم التام للنصِّ الثابت. وعليه، يتم بناءُ جميع القواعد؛ فهذه القاعدةُ هي الأساس، وما بعدها تابعٌ لها.

وفي باب الأسماء والصفات، يقوم على إثبات صفات الله -تعالى- على الحقيقة -كما يليق بذاته سبحانه-، فيصفون اللهَ بما وصف به نفسَه وبما وصَفه به رسولُه من غير تعطيلٍ ولا تمثيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تحريفٍ، فحقّقوا الوسطيةَ التي جعلها الله -تعالى- سمةَ هذه الأمة (**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**) [البقرة: 143]؛ فهم وسطٌ بين المعطّلة والمشبِّهة.

يقول شيخ الإسلام ابنُ تيمية - رحمه الله - في بيان منهج أهل السنة والجماعة: "فهم في باب أسماء الله وآياته وصفاته، وسطٌ بين أهل التعطيل الذين يُلحِدون في أسماء الله وآياته، ويُعطِّلون حقائقَ ما نعَت اللهُ له به؛ حتى يشبِّهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل الذي يضربون له الأمثالَ، ويُشبِّهونه بالمخلوقات، فيُؤمن أهل السنة والجماعة بما وصَف الله به نفسَه، وما وصَفه به رسولُه، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ وتمثيلٍ"[1].

إن من أهمِّ القواعد التي يعتمد عليها أهلُ السنة والجماعة في التلقّي والاستدلال في باب الأسماء والصفات، ما يلي:

1. التسليمُ لنصوص الكتاب والسنة الصحيحة، ومنها أخبارُ الآحاد[2]، وهذا هو الفرق المنهجي بين أهل السنة والجماعة وبين أهل الأهواء، وكل قاعدةٍ بعد هذه القاعدة داخلةٌ فيها، قال -تعالى-: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا**﴾ [النساء:65] وقال -تعالى-: ﴿**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**﴾ [النور: 54]، يقول الخطيب البغدادي: "وكل فئةٍ تتحيَّز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه؛ سوى أصحاب الحديث، فإن الكتابَ عُدَّتُهم، والسنةَ حجتُهم، والرسولَ فئتُهم، وإليه نسبتُهم"[3].
2. أن الأصل في تقرير مسائل الاعتقاد النص، وعليه تُبنى النتائج، وليس العكس، وهذا هو منهج السلف؛ فتأمَّل وصيةَ أُبيِّ بن كعب -رضي الله عنه-: " اتَّخِذْ كتابَ اللهِ إماماً، وارضَ به قاضياً وحَكَماً"[4].

---

[1] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 3/ 373.

[2] انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر ، 1/ 2.

[3] شَرَفُ أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، ص: 9.

[4] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، 1/ 253.

ISSN : 2410-1818

3. يرى أهلُ السنة والجماعة أن معانيَ الصفات مفهومةٌ معلومةٌ على حقيقتها؛ يقول شيخ الإسلام ابنُ تيمية -رحِمه الله تعالى-: " وأن مَن جعل الرسولَ غيرَ عالِمٍ بمعاني القرآن الذي أُنزِل إليه، ولا جبريل جعلَه غيرَ عالِمٍ بالسمعيَّات؛ لم يجعل القرآنَ هدىً ولا بياناً للناس"[1].
4. تفويضُ العلمِ بالكيفية؛ كما قال مالكُ بنُ أنس، وسفيانُ الثوري، والليثُ بنُ سعد، والأوزاعي، لما سُئِلوا عن الصفات؛ فقالوا: أمرُها كما جاءت بلا كيف، وهذا فيه ردٌّ على المعطِّلة الذين لم يمرّوها كما جاء بها النص، وردٌّ على المشبّهة الذين أثبتوا وظنوا أنه يلزم من الإثبات التشبيهُ وبيانُ الكيفية[2].
5. السؤال عن الكيفية بدعة؛ فحينما سُئِل الإمامُ مالك: كيف استوى؟ قال: الاستواء غيرُ مجهول، والكيفُ غير معقول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة[3].
6. الجمع بين الإثبات والنفي؛ فيثبتون ما ثبت بالدليل الصحيح بلا تشبيه، ولا تكييف، وينفون ما نفاه الدليل الصحيح؛ بلا تعطيلٍ ولا تحريف، ومستندُهم في ذلك قولُه -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] [4].
7. اعتمادُهم في فهْمِ الكتابِ والسنةِ على النصوص المبيِّنة لها، وكذلك فهْمُ السلفِ الصالح، ومَن سار على نهجِهم، ثم ما صحَّ من لغةِ العرب[5].
8. تَجَنُّبُ التأويلِ الفاسد، والمراد به صرفُ اللفظ عن ظاهره بغير دليلٍ يُوجِب الصرف[6].

فإذا أردنا أن نُطبِّق هذه القواعد على حديث الصورة؛ فإننا -بداية- نعتقد بوجوب التسليم للنصِّ وعدمِ معارضته بالعقل أو الهوى، وقد وردت في حديثٍ ثابتٍ صحيح، ثم ننظر للصفةِ الواردةِ فيه وهي الصورة؛ فهل يُوجَد في الحديث ما يجعلنا نصرِفها عن حقيقتها، فاذا لم يُوجَد عارضٌ صحيحٌ فإن الصفةَ تكونُ ثابتةً لله -تعالى-، وهذا الإثبات مع التنزيه لا يستلزم التشبيه، عملاً بالقاعدة الربَّانية: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11]؛ فاذا اتَّخذ المسلمُ هذا المنهجَ مسلكاً، وسار على هذه القواعد واتكأ، فلن يضِلَّ ولن يشقى.

---

[1] الفتوى الحمويَّة الكبرى، ابن تيمية، ص: 295.

[2] انظر: الفتوى الحمويَّة الكبرى، ابن تيمية، ص: 300-301.

[3] انظر: المرجع السابق، ص: 305.

[4] انظر: تقريب التدمرية، العثيمين، ص: 45.

[5] انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 32/ 252.

[6] انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، 1/ 255-256.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: الخللُ المنهجيُّ عند مَن خالف قولَ أهلِ السنة والجماعة في مسائلِ الصفات، ومناقشتها

إن المتأمِّلَ في أقوال المخالفين في أسماء الله وصفاته، يجدُ أنَّهم يشتركون في خللٍ منهجيٍّ تسبَّب في إحداث شُبَهٍ ظنُّوها كذلك، فردُّوا الحقَّ بناءً عليه، وهذا الخَلَلُ المنهجيُّ يتمثَّل في تقديم العقلِ على النقل؛ حيث قعَّدوا قواعدَ أثبتوها بعقولهم، ثم عرضوا النصوصَ عليها -كما في هذا الحديث-، وفهموا بعقولهم أن إثباتَ الصورةِ لله -تعالى- تقتضي المماثلة، فعمدوا إلى النصِّ، وتأوَّلوه بأنه عائد إلى آدمَ أو إلى المضروبِ نفسِه، أو أنه إضافةُ تشريفٍ وتكريم.

ويمكن بيان القواعد التي اعتمد عليها المخالفون في عدم تسليمهم للنص علي النحو الآتي:

القاعدة الأولى: عدمُ وجود ضابطٍ مضطرد في النفي والإثبات عند المخالفين، وهذا يعني أنه لا بد من وجود ضابطٍ صحيحٍ يُعرَف عن طريقه: ما يجوز إثباته لله -تعالى- من الصفات وما يجوز نفيه؛ لأن الاعتماد على مجرد نفي التشبيه، أو الإثبات المطلق غيرُ سديدٍ في هذا الباب، وهذا الضابط هو: إثباتُ ما أثبته الله -تعالى- لنفسه، وأثبته له رسولُه ﷺ ولا بد من تقييده من غير تشبيهٍ ولا تكييف، ونَفيُ ما نفاه الله -تعالى- عن نفسه، ونفاه عنه رسوله ﷺ، ولا بد من تقييده من غيرِ تعطيل.

وبيانُ ذلك: أن المخالفين جعلوا كلَّ إثباتٍ يُعَدُّ تشبيهاً، وسببُ قولِهم هذا هو اعتقادُهم بأن الاشتراكَ بين المشبَّهِ والمشبَّهِ به في اللفظ، هو اشتراكٌ في المعنى أيضاً، وهذا لا يقول به أهلُ السنَّة، فحينما يُقال: العرشُ موجود، والبعوض موجود؛ فإنهم لا يتشابهون في الوجود وإن اشتركا في اللفظ؛ فوجودُ العرشِ خاصٌّ به، ووجودُ البعوضِ خاصٌّ به، فاتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى.

فالمخالفون لم يكُن لديهم ضابطٌ، فهم يثبتون الأسماء وينفون الصفات أو بعضها؛ فما هو الضابط فيما نفيتُم وما أثبتُّم، فإن نفوا التشبيهَ فيما أثبتوه لزمهم أيضاً نفيُه عن باقي الصفات التي نفوها عن الله بحجةِ التشبيه[1].

فيُقال لمن نفى صفةَ الصورةِ في الحديث بحجة تنزيهِ الله -تعالى- عن التشبيه، ومِنهم من علماء أهل السنة؛ كابنِ خزيمة، وغيرِه: أثبتُّم باقي الصفات لورود النصِّ بها مع نفيِ التشبيه، فما جرى عليها يجري على صفةِ الصورة؛ فأثبتُّم للهِ السمعَ والبصرَ والكلامَ وغيرَها من الصفات؛ لأن اللهَ -تعالى- أثبتها لنفسِه في كتابه، ولم يلزم من هذا الإثبات التشبيه؛ حيث قلتُم: كما يليق بجلالِه وعظمتِه؛ فما المانعُ أن يُقال: ورَدَ النصُّ الصحيحُ بإثبات الصورة، وعليه، نُثبتُها كما يليق بجلالِه وعظمتِه، من غير تشبيهٍ ولا تكييف. وبهذا يتَّضح معنا ضابطُ النفي والإثبات عند السلف.

---

[1] انظر: التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، ابن تيمية، ص: 116 -117.

ISSN : 2410-1818

القاعدة الثانية: انسياقُهم خلْفَ أوهامٍ وخيالاتٍ، افترضَها الذهنُ بناء على ما وجَدَه في عالم الشهادة؛ فمَن نَفى الصفاتِ بناءً على ما تَوَهَّمه في عقلِه من التمثيل؛ فإنَّه وقَعَ في محاذيرَ أربعةٍ بيَّنها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية[1]، وهي خيالاتٌ وأوهامٌ افترضها العقلُ ليفهمَ معنى الصفة، وهذه الأوهام انطبعت في الذهن من عالم الشهادة، لذا كان نفيُ الأوهام ضروريّاً؛ لأن مَن لم يَنفِها فإنه حتماً سيقع؛ إما في التشبيه الذي افترضه عقلُه؛ وإما يُعطّل ويُؤوِّل؛ لأنه توَهَّم في صفات الله -تعالى- أشياءَ وأشكالاً نفر منها فعطَّلها؛ إما بالتأويل -إن استطاع لذلك سبيلاً-، أو بالتفويض، والله -عز وجل- ليس كمثله شيء، قال -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

فمن نفى عن الله -تعالى- صفةَ الصورة، فقد توهَّم قبل هذا النفي أن له صورةً افترضها عقلُه تُشبه صورةَ خلقه، فنتج عن هذا التوهُّم الرفضُ التامُّ للصفة؛ لأنه نَفر من أن يكون لله صفةٌ كصفةِ المخلوقين، وكان من الأجدر أن يلتزمَ بالنصِّ الشرعي، ويُسلِّم ويُذعِن له، وينسب القصورَ لعقله وما افترضه عليه من التشبيه، فيُثبت الصفةَ لورودها في النص، وينفي ما يُمكن أن يتوهَّمه في عقله، ليقينِه بأن الله -تعالى- لا يُشبهه شيء، وله المثلُ الأعلى والأسماءُ الحسنى -سبحانه وتعالى، فالله -تعالى- "لا تُمثِّلُه العقول بالتفكير، ولا تتوَهَّمه القلوبُ بالتصوير،﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]"[2].

قول الحائطية:

والخلل المنهجي السابق ليس على درجة واحدة، بل تدرج فيه المخالفون؛ فمنهم من وقف عند التأويل بعود الضمير إلى آدم أو إلى المضروب، ومنهم من نفى حقيقة الصفة وجعلها إضافة تشريف، وكلاهما ناتج عن تقديم العقل وتوهم التشبيه. وأما الغلاة فقد أوصلهم هذا الأصل الفاسد إلى الكفر الصريح؛ كقول الحائطية أصحاب أحمد بن حائط: إن للعالم إلهين قديم هو الله ومحدث هو المسيح وهو المراد بخبر (إن الله خلق آدم على صورته) [3]، فزعموا أن الله خلق آدم على صورة المسيح، وهو قول النصارى بعينه، نقله عنهم ابن تيمية في الجواب الصحيح [4] [5].

وكقول بعض غلاة الصوفية: (ما جمع الله لآدم بين يديه إلا تشريفاً... وما هو إلا عين جمعه الصورتين: صورة العالم وصورة الحق) [6]، فجعلوا الحديث حجة لوحدة الوجود والاتحاد، تعالى الله عن

---

[1] انظر: التدمرية، ابن تيمية، ص: 79-81.

[2] لمعةُ الاعتقاد، بن قدامة، ص: 5.

[3] سبق تخريج الحديث.

[4] الجواب الصحيح، ابن تيمية، (440/3) وما بعدها

[5] انظر: الفصل في الملل، ابن حزم (150/4)، الفرق بين الفرق، الخطيب البغدادي(ص260)، التعاريف، المناوي (ص134).

[6] انظر: مصرع التصوف، البقاعي، (ص39-40).

ISSN : 2410-1818

قولهم، وهذا كله ثمرة لازمة لمن قاس الغائب على الشاهد وتوهم في صفات الله ما في المخلوقين، ثم فرّ إلى التعطيل أو إلى الحلول.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

1. أن مصدر إثبات العقائد: الكتاب والسنة النبوية الشريفة.
2. صحةُ حديثِ الصورة، ومَن ضعَّفه، يُردُّ عليه بتصحيح مَن صحَّحَه من علماء السلف.
3. الصورة صفةٌ ثابتةٌ لله -تعالى- على منهج أهل السنَّة والجماعة.
4. إثبات صفة الصورة لله -تعالى- بسبب ورود النص الصحيح الذي لا يسعُنا إلا أن نُسلِّم له وننقاد.
5. السبب المنهجي في الفرق بين أهل السنة والجماعة ومَن خالفهم في باب الصفات، هو الوقوف على النص واحترامُه وتقديسُه وعدمُ معارضتِه. بالإضافة إلي الأدلة العقلية التي تدل على بطلان التأويلات المذكورة.
6. عدمُ معارضة النص بما يتوهَّمه العقل ويفرضه من خيالاتٍ سببُها الاشتراكُ في اللفظ، وتطبيقه على ما في عالَمِ الشهادة.
7. عدمُ وجود ضابطٍ مضطردٍ في النفي والإثبات عند المخالفين، هو: إثبات ما أثبته اللهُ -تعالى- لنفسه، وأثبته له رسولُه -صلى الله عليه وسلم-، من غير تشبيهٍ ولا تكييف، ونفيُ ما نفاه الله -تعالى- عن نفسه، ونفاه عنه رسوله -صلى الله عليه وسلم- من غير تعطيل.
8. لا يستلزم من الإثبات التشبيه، والتزام القاعدة الربانية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فاللهُ -تعالى- له صورة، وصورته ليست كصورةِ مخلوقاته؛ بل هي صورة تليق بجلالِه وعظيمِ سلطانِه.

ثانيًا: التوصيات:

1. العنايةُ بتأصيل القواعد المنهجية التي قرَّرها أهلُ السنة والجماعة في التعامل مع نصوص الأسماء والصفات، وتطبيقها على النصوص الشرعية؛ تحقيقًا للتسليم للنص الثابت، والجمع بين إثبات الصفات وتنزيه الله تعالى عن مماثلة المخلوقات.
2. إجراءُ دراساتٍ عقديةٍ تأصيليةٍ على نصوصٍ شرعيةٍ أخرى وقع الخلاف في فهمها وتأويلها؛ للكشف عن أسباب الاختلاف المنهجية، وبيان أثر الالتزام بقواعد أهل السنة والجماعة في الوصول إلى الفهم الصحيح للنصوص.
3. الاعتناء بدراسة أسانيد أحاديث الصفات، خاصة ما اختلف فيه
4. أهمية إيراد الردود العقلية على شبه المؤولين مقرونة بالادلة والبراهين لقمع الشبهات .

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع:

1. الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى 458 هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق عبد الله بن محمد الحاشدي، تقديم فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ط 1، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، 1413 هـ - 1993 م.
2. الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري عبيد الله بن محمد بن حمدان (ت 387هـ)، تحقيق رضا معطي وعثمان الأثيوبي ويوسف الوابل والوليد بن سيف النصر وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض، في تسعة أجزاء، الطبعة الأولى والثانية 1415هـ - 1426هـ.
3. إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (ت 458 هـ)، ت/ أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية - الكويت، ط: 1، 1416 هـ - 1995م.
4. بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدَعِهم الكلاميَّة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، ت: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط:1، 1426ه.
5. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحارث بن أبي أسامة (المتوفى 282 هـ)، انتقاء نور الدين علي بن سليمان الهيثمي (المتوفى 807 هـ)، تحقيق د. حسين أحمد صالح الباكري، أطروحة دكتوراة مقدمة إلى شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، ط 1، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، 1413 هـ - 1992 م.
6. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، ت/ جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 1422هـ - 2001م.
7. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراق، ط: 2، 1419هـ - 1999م.
8. التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (ت 728) ت/ د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 4، 1417هـ - 1996م.
9. تقريب التدمرية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421هـ)، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط: 1، 1419هـ.
10. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد (ت 852هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى 1406هـ / 1986م.

ISSN : 2410-1818

11. التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، ت/ مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، دون رقم الطبعة، 1387 ه.
12. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت 311هـ)، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الخامسة 1414هـ / 1994م.
13. التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرُّد، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (395 هـ)، ت/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط: 1، 1405 - 1413 هـ. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (وصَوّرتْها مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة).
14. التوحيد وإثبات صفات الرب، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت 311هـ)، ت/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، ط: 5، 1414هـ - 1994م.
15. التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي القاهري (ت 1031هـ)، عالم الكتب - 38 عبد الخالق ثروت - القاهرة، الطبعة الأولى 1410هـ / 1990م.
16. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى 1271هـ / 1952م.
17. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430 هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، دون رقم الطبعة، 1394 هـ - 1974 م.
18. دلائل النبوة للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي (384 - 458هـ)، تحقيق وتوثيق وتعليق الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى 1408هـ / 1988م.
19. السنة، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني ابن أبي عاصم (المتوفى 287 هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط 1، المكتب الإسلامي - بيروت، 1400 هـ.
20. سير أعلام النبلاء، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ). ت/ حسين أسد، وشعيب الأرنؤوط وغيرهم، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ - 1985 م،
21. شرح العقيدة الطحاوية، عليّ بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت 792 هـ)، ت/ د عبد الله بن المحسن التركي - شعيب الأرناؤوط [ت 1438 هـ]، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: 2، 1411 هـ - 1990 م.

ISSN : 2410-1818

22. شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت 449 هـ)، ت/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، ط: 2، 1423 هـ - 2003 م.
23. شَرَفُ أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، ت/ د. محمد سعيد خطي أوغلي، دون رقم الطبعة، دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.
24. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت 360 هـ)، ت/ الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض، ط: 2، 1420 هـ - 1999 م.
25. صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطعٍ في سندها ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت 354 هـ)، ت/ محمد علي، دار ابن حزم - بيروت، ط: 1، 1433 هـ - 2012 م.
26. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت256ه)، ت/ د. مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، ط:5، 1414 هـ - 1993 م.
27. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261 هـ)، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374 هـ - 1955 م
28. الطبراني في المعجم الكبير، والدار قطني في الصفات، ت/ عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: 1، 1402، ص: 36،
29. طبقات الحنابلة، أبو الحسين، محمد بن أبي يعلى، صحَّحه: محمد حامد الفقي [ت 1378 هـ]، مطبعة السنة المحمدية - القاهر، دون رقم الطبعة، 1371 هـ - 1952 م.
30. عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة، ت/ د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام، ط: 1، 1406 هـ - 1986 م.
31. عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري (ت 1413هـ)، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: 2، 1409 هـ - 1989 م.
32. فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن حجر (773 - 852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت 1388هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب (ت 1389هـ)، المكتبة السلفية - مصر، الطبعة السلفية الأولى 1380 - 1390هـ..
33. الفتوى الحمويَّة الكبرى، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد؛ ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، ت/ د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي - الرياض، ط: 2، 1425هـ - 2004م.

ISSN : 2410-1818

34. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني (المتوفى 429 هـ)، ط 2، دار الآفاق الجديدة - بيروت، 1977 م.
35. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى 456 هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة.
36. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ / 1997م.
37. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى 711 هـ)، حواشيه لليازجي وجماعة من اللغويين، ط 3، دار صادر - بيروت، 1414 هـ.
38. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، ط: 2، 1390 هـ - 1971 م.
39. لمعةُ الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامةَ المقدسي (ت 620هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، ط: 2، 1420هـ - 2000م.
40. المجروحين من المحدثين لابن حبان محمد بن حبان البستي (ت 354هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ / 2000م.
41. مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمْعُ وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة-السعودية، دون رقم الطبعة، 1425هـ - 2004م.
42. مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، ت/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط:1، 1416هـ - 1995م
43. المصنف؛ ويليه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى 211 هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى 1412 هـ)، ط 2، المجلس العلمي - الهند (توزيع المكتب الإسلامي - بيروت)، 1403 هـ - 1983 م.
44. المفهم لما أُشكِل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (656 هـ)، ت/ محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم

ISSN : 2410-1818

بزال، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط: 1، 1417 هـ - 1996 م.

45. منهج البيهقي في الأسماء والصفات، ت: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1413هـ - 1993م.

46. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري؛ ابن الأثير (ت 606هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، دون رقم الطبعة، 1399هـ - 1979م، ت/ طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59